

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم للجمهورية الفرنسية لدى المؤتمر، يحيل بها نص رسالة وجهها إليه وزير الشؤون الخارجية والأوروبية، السيد برنار كوشنير، مرفقة برسالة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وبالبيان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمده مجلس أوروبا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

أتشرف بأن أحيل إليكم رفقته نص رسالة وجهها إليكم وزير الشؤون الخارجية والأوروبية، السيد برنار كوشنير. ويتعلق موضوع الرسالة بطلب إيداع نصين بوصفهما من الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح وهما '١' نص الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر الماضي الموجهة من رئيس الجمهورية الفرنسية، الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي، إلى الأمين العام للأمم المتحدة و'٢' نص البيان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمده الدول الأعضاء السبع والعشرون في الاتحاد الأوروبي يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويوجد النصان رفقة رسالة برنار كوشنير.

(توقيع) إريك دانون

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح

باريس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

السيد الأمين العام،

وجه رئيس الجمهورية الفرنسية في ٥ كانون الأول/ديسمبر الماضي، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يسترعي فيها انتباهه إلى المبادرات التي قدمها الاتحاد الأوروبي هذا العام إلى الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

ومقترحات أوروبا طموحة، ملموسة واقعية. ذلك أنها تجسد إرادة أوروبا لمواصلة الإسهام الإيجابي في نزع السلاح، بالموازاة مع التدابير المهمة التي سبق لدولتي الاتحاد الحائزتين للسلاح النووي أن اتخذتها في مجال نزع السلاح. والآن يود الاتحاد الأوروبي من المجتمع الدولي أن ينضم إليه في دعم خطة العمل هاته وتنفيذها. فالتزام جميع الدول أمر لازم للمضي قدماً على طريق نزع السلاح.

وعلى نحو ما ذكر به الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي في رسالته، وتحدو أوروبا رغبة في العمل من أجل السلام. صحيح أن ذلك يدخل في مجال نزع السلاح، ولكن ذلك يعني أيضاً مكافحة الإرهاب، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وأجهزة إيصالها، وضمان أمن الأنشطة الفضائية أو إدارة الأزمات. ولقد أراد الاتحاد الأوروبي أن يقدم ردوداً مقنعة على الأخطار الجديدة التي تهدد أمنه، وهي أخطار أشد تنوعاً، وأقل تجلياً وتنبؤاً بها. وعليه اعتمد الاتحاد مؤخراً البيان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي، الذي سيمكنه من التعبئة الفعالة لجميع الوسائل التي مجوزته لمواجهة التحديات الحالية المعقدة.

ويشرفني أن أحيل إليكم رفقته رسالة الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي والبيان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمده مجلس أوروبا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولقد رأيت في الواقع أن من المهم إطلاع مؤتمر نزع السلاح على هاتين الوثيقتين المتعلقتين بمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن الفضائي وهي مواضيع تهم المؤتمر بشكل مباشر.

وأشركم على تفضلكم بعمل اللازم من أجل نشر الرسالة والبيان، وكذا ترجمتهما إلى اللغة الإنكليزية المرفقتين بهما، وتعميمهما جميعاً بوصفها وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح.

وتفضلوا، السيد الأمين العام، بقبول أسمى عبارات تقديري.

(توقيع) برنار كوشنير

رسالة موجهة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من رئيس الجمهورية الفرنسية، الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي، إلى الأمين العام للأمم المتحدة*

السيد الأمين العام،

إن للأمم المتحدة دوراً هاماً تؤديه في النقاش الدائر حول نزع السلاح. وترغب أوروبا أن تشارك فيه مشاركة تامة. وهذا ما يحملني على استرعاء انتباهكم إلى المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي هذا العام إلى الأمم المتحدة.

إن أوروبا، كما سبق أن ذكرت يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تريد أن تعمل في سبيل السلام. ويشمل ذلك مجالات مكافحة الإرهاب، والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وإدارة الأزمات.

كما يشمل ذلك مجال نزع السلاح، وبخاصة السلاح النووي. وتولي أوروبا شديد الاهتمام على هذه المسألة إذ إن دولتين من الدول الأعضاء فيها تمتلكان أسلحة نووية. وقد سبق أن فعلت أوروبا الكثير في سبيل نزع السلاح. وهي، إدراكاً منها أن مواصلة الجهود العالمية التي تُبذل لتزع السلاح تعود بالفائدة على أمنها أيضاً، مستعدة لفعل المزيد؛ وما نطمح إليه هو نزع السلاح بجميع أشكاله، لأننا مقتنعون بضرورة السعي إلى نزع السلاح العام. وتريد أوروبا التحرك، في هذا المجال كما في غيره، واضحة نصب عينيها منظوراً سياسياً واستراتيجياً شاملاً.

وسيشهد النظام العالمي لعدم انتشار السلاح النووي منعطفاً هاماً عام ٢٠١٠، عندما سينعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلينا اغتنام هذه الفرصة للمضي قدماً في سعينا نحو إقامة عالم أكثر أمناً، يتيسر فيه تحقيق جميع الأهداف المحددة في المعاهدة، سواء أكانت عدم انتشار الأسلحة النووية، أو نزع السلاح، أو بإمكانية استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. أما في ما يتعلق بتزع السلاح، فإن أوروبا قد شاءت، اعتباراً من هذا العام، اقتراح وجهة واضحة عبر تقديمها أثناء الجمعية العامة مبادرات ملموسة وواقعية هي:

- التصديق عالمياً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنجاز وضع نظام التحقق من تنفيذها والقيام، في أقرب وقت ممكن، بتفكيك جميع المنشآت التي تنفذ فيها التجارب النووية، وذلك بطريقة شفافة ومكشوفة أمام المجتمع الدولي؛
- بدء التفاوض، دون أي إبطاء ودون شروط مسبقة، لوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية، ووقف إنتاج هذه المواد على الفور؛
- اتخاذ القوى النووية تدابير لبناء الثقة وضمان الشفافية؛

* نشر هذا النص في البداية يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بوصفه وثيقة للجمعية العامة ومجلس الأمن، تحت رمز A/63/603-S/2008/775.

- إحراز مزيد من التقدم في المباحثات الجارية حالياً بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن وضع ترتيب ملازم قانونياً خلفاً لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها، والتخفيض الشامل لمخزون الأسلحة النووية في العالم عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة من قبل الدول التي تمتلك أضخم الترسانات منها؛
- أخذ الدول التي تمتلك أسلحة نووية تكتيكية هذه الأسلحة بالحسبان في إطار العمليات العالمية التي تنفذ للحد من الأسلحة ولترع السلاح، بغرض خفضها وإزالتها؛
- الشروع في مشاورات بشأن وضع معاهدة لحظر الصواريخ أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى؛
- تقيد الجميع بمدونة قواعد سلوك لاهاي وتنفيذها؛
- إضافة إلى ما تقدم، حشد الجهود في جميع مجالات نزع السلاح الأخرى.

إن إحراز تقدم في عملية نزع السلاح يقتضي وجود رغبة جماعية مشتركة في التقدم. فعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وضبط الأسلحة، إلى جانب الثقة والشفافية والمعاملة بالمثل، تشكل عناصر حيوية لضمان الأمن الجماعي.

وإني آمل أن ينضم المجتمع الدولي إلى الاتحاد الأوروبي لدعم خطة العمل هذه وتنفيذها؛ فهي برنامج طموح وقادر فعلاً على مساعدتنا في تحقيق تقدم ملموس في عملية نزع السلاح.

إن أوروبا تعتمد على دعمكم. لذا، أتمنى عليكم أن تنقلوا إلى المجتمع الدولي، وخصوصاً إلى الأمم المتحدة، فحوى هذه المبادرة الرامية إلى إقامة عالم أكثر أمناً.

وتفضلوا، السيد الأمين العام، بقبول أسمى عبارات تقديري.

(توقيع) نيكولا ساركوزي

البيان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

١- يقدم البيان مزيداً من التفاصيل بشأن بعض من المبادئ والأهداف المبينة في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية والتقرير المتعلق بتنفيذها. وترمي هذه الاستراتيجية بشكل خاص إلى مكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والانتشار وكذا نزع السلاح.

٢- إن واجبنا هو التعبئة الفعالة لجميع وسائل الاتحاد الأوروبي من أجل مواجهة الأزمات الحالية المعقدة، لا سيما عبر منع الأزمات، وإدارة النزاعات واستتباب الأوضاع بعد النزاع. وإلى جانب هذه المساهمة في ميداني الأمن والتنمية، على أوروبا أيضاً أن تواجه أخطاراً جديدة تهدد أمنها وقيم الديمقراطية والحرية التي تؤمن بها. فهذه الأخطار الجديدة المهددة أشد تنوعاً، وأقل تجلياً وتنبؤاً بها. إن على الاتحاد الأوروبي أن يقدم ردوداً مقنعة على هذه الأخطار المهددة، كيفما كان مصدرها ومهما كان شكلها، بالمنع، والردع والرد، بالتعاون الوثيق مع شركائه الرئيسيين في العالم ومع المنظمات الدولية المعنية، لا سيما الأمم المتحدة التي لها مسؤولية عالمية في مجال السلام والأمن.

٣- إن عزمنا وطيد على مكافحة جميع تجليات الإرهاب، لا سيما التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية الدولية. وسنمضي في تحقيق هذا الهدف، محترمين حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين، من خلال تحصين أوروبا من الإرهاب، والتعاون في المجال الجنائي وتبادل أكثر فعالية للمعلومات بين السلطات الأوروبية. وسنحسن وسائلنا في مجال منع ظواهر التطرف والتجنيد والكشف المبكر عنها. وينبغي أيضاً تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يخص منع تمويل الإرهاب.

٤- وسيولى اهتمام خاص باستخدام الشبكات الإرهابية للإنترنت، من خلال تحسين تبادل المعلومات الوطنية في هذا المجال، عبر وضع محطة أوروبية للإنذار، وكذا عبر النسخة المعدلة من المقرر الإطاري المتعلق بمكافحة الإرهاب، الذي من المقرر أن يجعل من التجنيد والتحريض على الإرهاب في شبكة إنترنت فعلاً إجرامياً.

٥- وسنعزز تعاوننا مع شركائنا في مجال مكافحة الإرهاب، وبخاصة مع الأطراف المتضررة من آفات الإرهاب والتطرف في العالم (شمال أفريقيا، وآسيا الوسطى، وكذا منطقة القرن الأفريقي في أجل أطول) ولا سيما مع باكستان وأفغانستان، في إطار المسار الفكري الذي بدأنا فيه على سبيل المثال بشأن كيفية التعاون مع بلدان منطقة الساحل التي تواجه تهديداً إرهابياً متزايداً يهدد مصالح الاتحاد بشكل مباشر.

٦- ونحن متحدون في عزمنا على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وأجهزة إيصالها. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن ثمة تحديات كبرى ظهرت في السنوات الأخيرة في مجال الانتشار، ويشدد على ضرورة استعداد المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات، والتصدي لها بعزم في السنوات المقبلة. وسنعزز من تنفيذ استراتيجيتنا لعام ٢٠٠٣، التي توضح التزامنا في هذا الميدان.

٧- سنرد بلا هوادة على أزمات انتشار الأسلحة. والبحث عن حل بالتفاوض للملف النووي الإيراني أمر رئيسي بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، لأن امتلاك إيران لقدرة عسكرية نووية سيشكل تهديداً غير مقبول لأمننا، على الصعيدين الإقليمي والدولي. وللتوصل إلى ذلك، سنواصل جهودنا في مجال الحوار وسينظر في تدابير إضافية من أجل زيادة الضغط على إيران في حالة عدم امتثالها للمطالب الملحة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٨- وسعيًا وراء الفعالية، يتعين على عملنا في مجال مكافحة الانتشار أن يقوم على تعاون عملي وطيد بغية عرقلة عمليات النقل غير المشروع، ومراقبة الصادرات بفعالية أكبر كذلك، ومكافحة الشبكات غير القانونية، وقمع تمويل انتشار الأسلحة والحد من خطر الجمع بين الإرهاب والأسلحة الدمار الشامل. وستشرع بدون تأخير المحاور الجديدة لعمل الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الانتشار. وستعزز هذه المحاور فعالية استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٣.

٩- وسنولي الأولوية القصوى لتعزيز نظام عدم الانتشار، وسنواصل جهودنا بهدف تحقيق العالمية والتطبيق الفعلي للمعايير والصكوك المتعلقة بعدم الانتشار، ولا سيما من خلال تحسين وسائل التحقق منها. ومن المهم أن يجري تطوير المجال النووي المدني في أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار. ومن شأن الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء آليات متعددة الأطراف أن تشكل، عبر تعزيز الأمن الطاقوي، بديلاً ذا مصداقية لتطوير القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيات الحساسة لدورة الوقود. وقد اتخذنا مبادرات ملموسة في هذا الاتجاه، بالإعلان عن استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة مالياً في حدود ٢٥ مليون يورو في إنشاء مصرف للوقود النووي تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فور وضع الإجراءات المؤسسية.

١٠- ويستفيد أمن أوروبا كذلك من مواصلة الجهود العالمية في مجال نزع السلاح. ونرحب بما اتخذته الدولتان العضوان في الاتحاد الأوروبي الحائزتان للسلاح النووي من تدابير في مجال نزع السلاح وبمبادرتيهما في هذا الميدان. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل على دعم المبادرات الملموسة والواقعية التي عرضها الاتحاد الأوروبي على الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وهي: التصديق العالمي على معاهد حظر شامل للتجارب النووية، وإكمال نظام التحقق منها وتفكيك جميع منشآت التجارب النووية في أقرب وقت ممكن بشكل شفاف ومكشوف للمجتمع الدولي؛ وفتح الباب بدون تأخير ولا شروط مسبقة من أجل التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وسن وقف اختياري فوري لإنتاج هذه المواد؛ ووضع القوى النووية لتدابير بناء الثقة والشفافية؛ وإحراز مزيد من التقدم في المناقشات الجارية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن وضع ترتيب ملزم قانونياً بعد معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وكذا تخفيض شامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، لا سيما من جانب الولايات المتحدة التي تمتلك منها أكبر الترسانات؛ وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية التكتيكية بإدراج هذه الأسلحة في العمليات الشاملة لمراقبة التسليح ونزع السلاح بهدف الحد منها والقضاء عليها؛ وفتح باب المشاورات بشأن وضع معاهدة لحظر الصواريخ أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى؛ وانضمام الجميع لمدونة قواعد سلوك لاهاي وتنفيذهم لها؛ والتعبئة في جميع المجالات الأخرى لترع السلاح.

١١- وندعو أكثر من أي وقت مضى إلى انضمام عالمي إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية وتنفيذهما بالكامل. وبشكل خاص، من الخطورة الشديدة على الأمن الدولي احتمال امتلاك منظمات إرهابية لأسلحة كيميائية و/أو بيولوجية ووسائل إيصالها. ونؤكد من جديد الدعم السياسي والمالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لفائدة نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي عبر جملة أمور منها الإجراءات المشتركة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل تدمير الأسلحة الكيميائية في روسيا، ولدعم اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، ومنظمة الصحة العالمية، والتي وُضعت في إطار استراتيجية ٢٠٠٣.

١٢- وفيما يتعلق بترع السلاح التقليدي، يؤيد الاتحاد الأوروبي هدف حظر الأسلحة العنقودية التي تلحق بالسكان المدنيين أضراراً غير مقبولة، وهو مستعد للمساهمة فيه. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد قلقه البالغ فيما

يخص العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على استخدام الذخائر العنقودية ضد المدنيين. وقد سبق للدول أن وقعت في معظمها على اتفاقية أوسلو، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، غير أن القوى العسكرية الكبرى لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية. ويقوم الاتحاد الأوروبي بدور رائد من أجل التشجيع على الإسراع في اعتماد بروتوكول بشأن هذه الأسلحة في منتدى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

١٣ - وسنواصل مكافحة الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على الاتجار غير القانوني بالأسلحة التقليدية وتركيزها المفرط. ونرحب باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف عقد معاهدة بشأن التجارة اللامسؤولة بالأسلحة، بأغلبية ساحقة. واتخذنا تدابير ملموسة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما عبر الجو. ونرحب بالقرار القاضي بإدراج مادة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع الاتفاقات ذات بعد سياسي وأمني والمبرمة مع بلدان ثالثة. ومن شأن اعتماد مدونة لقواعد السلوك للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، التي أثبتت جدارتها منذ اعتمادها عام ١٩٩٨، في شكل موقف مشترك أن يشكل تقدماً كبيراً.

١٤ - إن أمن الأنشطة الفضائية، والحفاظ على سبل الوصول إلى الفضاء، والحاجة إلى قدرات في مجال الحراسة والإنذار المبكر قضايا ذات أولوية بالنسبة إلى أوروبا. لذا ندعو شركاءنا إلى دعم مشروعنا المتعلق بمدونة قواعد السلوك في الأنشطة الفضائية، الذي يقترح تدابير للشفافية والثقة تعزز أمن الأنشطة في الفضاء. وسنواصل مشاوراتنا مع شركائنا بشأن هذا الموضوع الهام.

١٥ - إن تعدد الروابط لدى شبكات الاتجار بالمخدرات، لا سيما مع الشبكات الإرهابية، يفرض إعطاء أولوية كبرى دائماً في مجال مكافحة نقل المخدرات نحو القارة الأوروبية. ونرحب بإنشاء مركز للتحقيق والتنسيق لمكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، على غرار المركز الموجود أصلاً بالنسبة إلى منطقة المحيط الأطلسي، والذي سيسهل تنسيق جهودنا في إطار مكافحة هذه الظاهرة. وسنواصل تعزيز عملنا ضد تسريب السلائف، بالتعاون مع شركائنا، لا سيما في اتجاه أفغانستان.

١٦ - وتشكل القرصنة تهديداً متزايداً لمصالح المجتمع الدولي. ورداً على أعمال القرصنة في عرض سواحل الصومال وعملاً بالقرار ١٨١٦ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرر الاتحاد الأوروبي إطلاق عملية أطلانطا للمساهمة في ردع أعمال القرصنة والسرقة المسلحة في عرض سواحل الصومال ومنع هذه الأعمال وقمعها، وكذلك المساهمة في حماية سفن برنامج الأغذية العالمي وغيرها من السفن المعرضة للضرر.

١٧ - وفي السنوات الأخيرة، واجهت عدة بلدان في الاتحاد الأوروبي هجمات حاسوبية وعمليات اقتحام خطيرة استهدفت أجهزة في القطاع العام والخاص. ولذلك نواصل جهودنا من أجل زيادة حماية شبكاتنا وقدرتها على التحمل، من خلال تعزيز التعاون العملي بين الدول الأعضاء.

١٨ - وبالارتباط مع التقرير المتعلق بتطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، سيتيح هذا البيان للاتحاد الأوروبي الرد بشكل أفضل على التحديات والتهديدات التي سيتعين عليه مواجهتها في السنوات القادمة.